أثر فاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠): دراسة قياسية(*)

الباحث: مصطفى فاضل حمد
جامعة الانبار
كلية الزراعة
ag.mustafa.fodhil.hamad@uoanbar.edu.iq

أ.د. مشعل عبد خلف الدليمي
جامعة الانبار
كلية الزراعة
ag.mishal.abid@uoanbar.edu.iq

أ.د. علي احمد درج الدليمي
جامعة الانبار
كلية الإدارة والاقتصاد
darajAli83@yhoo.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.6.10

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٤/٢٨ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٥/١٦ تأريخ النشر ٢٠٢٣/١٢/٣٠

المستخلص

يعد الأمن الغذائي أحد أهم أولويات الأنظمة الاقتصادية على اختلاف أشكالها، ولذلك فإن متابعة مستوى تحقق هذا الهدف من خلال المؤشرات المناسبة التي من أهمها مؤشر نقص التغذية باعتباره واحد من المؤشرات العالمية المعتمدة عالمياً الأكثر شيوعاً في تحديد مستوى انعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن ان هذا المؤشر يتماشى مع المؤشرات الأخرى المستخدمة عالمياً كمؤشر الجوع ومؤشر العام للأمن الغذائي (GFSI)، اختلفت الأنظمة الاقتصادية في طرق تعاطيها مع مشكلة الأمن الغذائي، وتعد السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الأنظمة الاقتصادية أحد الأدوات المهمة في تحقيق الأمن الغذائي، إذ تم قياس مؤشر نقص التغذية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، وتبين بأن هنالك تراجع في نسب الذين يعانون من نقص التغذية تتراوح بين (20.1-17.4%) من العراقيين يعانون من انعدام أمنها الغذائي في العراق خلال مدة الدراسة، وقد استخدم نموذج الـ(ARDL) لتحليل أثر السياسات الاقتصادية المختلفة (الإنفاق العام والنفقات التحويلة وسعر الفائدة والمستوى العام للأسعار وكذلك قيم الصادرات والاستيرادات) خلال مدة الدراسة على مؤشر نقص التغذية. تبين بأن الإنفاق العام له التأثير عكسيا على نقص التغذية، إذ تبين بان نسب الذين يعانون من نقص التغذية كان يتناقص مع تزايد الإنفاق العام، بينما تبين بأن للنفقات التحويلية تأثيراً معنوياً عكسياً على الأمن الغذائي، إذ تبين بان الزيادة النسبية في النفقات التحولية بمقدار (1%) يرافقه انخفاض في نقص التغذية بنسبة (0.14-%)، وتبين بأن لسعر الفائدة وللرقم القياسي للأسعار تأثيرات طردية على مؤشر الجوع وهي نتائج تتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية، كما كان للصادرات تأثيراً معنوياً وعكسياً، أي إنها تقلل من مؤشر نقص التغذية في العراق، كذلك الاستيرادات تسهم في خفض نقص التغذية من خلال توفير الأغذية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، مستوى انعدام الأمن الغذائي، مؤشر نفص التغذية.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (٦) ٢٠٢٣
الصفحات: ١٧٩-٢٠١

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الأول.

The impact of economic policies on achieving food security in Iraq for the period (2004-2020): An econometric study(*)

Researcher: Mostafa Fadel Hamad
University of Anbar
College of Agriculture
ag.mustafa.fodhil.hamad@uoanbar.edu.iq

Prof.Dr. Mishaal Abd Khalaf
University of Anbar
College of Agriculture
ag.mishal.abid@uoanbar.edu.iq

Prof.Dr. Ali Ahmed Daraj
University of Anbar
College of Administration and Economics
daraj Ali 83@yhoo.com

Abstract

Food security is one of the most important priorities of economic systems in all its forms. Therefore, monitoring the level of achieving this goal through appropriate indicators, the most important of which is the undernourishment index, as it is one of the most widely adopted global indicators in determining the level of food insecurity. In addition, this indicator It is in line with other indicators used globally, such as the hunger index and the general index of food security (GFSI) The economic systems differed in their ways of dealing with the problem of food security, and the economic policies pursued by the economic systems are one of the important tools in achieving food security, as the undernourishment index was measured in Iraq for the period (2004-2020) and it was found that there is a decline in the proportions of those who suffer from undernourishment Ranging between (20.1-17.4%) of Iraqis suffer from food insecurity in Iraq during the study period, and the (ARDL) model was used to analyze the impact of different economic policies (public spending, transfer expenditures, interest rate, and the general level of prices As well as the values of exports and imports) during the study period on the undernourishment index. It was found that public spending has an adverse effect on undernourishment, as it was found that the proportions of those suffering from undernourishment was decreasing with the increase in public spending, while it was found that transformational expenditures had an inverse significant effect on food security, as it was found that the relative increase in transformational expenditures was by (1%) Accompanied by a decrease in undernourishment by (-0.14%), it was found that the interest rate and the price index had direct effects on the hunger index, which are results that are in line with the logic of economic theory. Exports also had a significant and opposite effect, meaning that they reduce the undernourishment index in Iraq, as well. Imports contribute to reducing undernutrition by providing food.

Key words: Economic Policies, Level of Food Insecurity, Undernourishment Index.

(*) The research is extracted from a doctoral dissertation of the first researcher.

المقدمة:

تعد مشكلة انعدام الأمن الغذائي أحد أهم تلك المشكلات التي يعاني منها اغلب البلدان، يختلف مستوى المعاناة من انعدام الأمن الغذائي من بلد لآخر ومن زمن لآخر، بحسب الإمكانيات والموارد المتاحة، ومستوى التطور التكنولوجي وكفاءة المؤسسات، وقد تعددت المقاييس التي تستخدم في قياس تلك المشكلة، وأساليب المعالجة بالاعتماد على مستوى انعدام الأمن الغذائي ومستوى المؤسسات وفاعلية السياسات الاقتصادية، وان جميع تلك المعايير هي معايير نسبية تستند على أساس مقدرة البلدان في تحقيق أركان الأمن الغذائي، من خلال المقدرة على توفير متطلبات الغذاء وتمكين أفراد المجتمع في الحصول على متطلباتهم الغذائية، ليعيشوا حياة سليمة واستقرار سوق الاغذية وسلامة الاغذية المتوفرة، إذ يعد مؤشر نقص التغذية أحد مؤشرات الأمن الغذائي، التي تشير إلى نسبة الأفراد الذين لم يتمكنوا من الحصول على الكميات اللازمة من الغذاء بما يضمن تنوع الغذاء وجودة وسلامة الغذاء.

إن الأنظمة الاقتصادية على الرغم من اختلاف أشكالها تعد مشكلة الأمن الغذائي والتقليل من آثارها واحدة من أولوياتها، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتحقيق ورفع مستوى الرفاهية لشعوبها، وتختلف الأدوات الاقتصادية التي تتوفر لدى راسم السياسة الاقتصادية من بلد لآخر، بحسب طبيعة النظام الاقتصادي في ذلك البلد ومستوى تطوره، وإن العراق يعد أحد البلدان التي انتقلت باتجاه الاقتصاد المفتوح التي تمنح واضعي السياسة الاقتصادية امكانية التأثير على واقع الأمن الغذائي، من خلال الإنفاق العام والنفقات التحويلية كجزء من السياسات المالية، وكذلك سعر الفائدة والاحتياطي القانوني وعرض النقود كجزء من السياسات النقدية، فضلاً عن السياسات التجارية متمثلة بالصادرات والواردات، فضلاً عن سعر الصرف، كل تلك الأدوات السياسية يمكن التدخل في تخطيطها وتنظيمها للتأثير على الحياة الاقتصادية بشكل عام والأمن الغذائي بشكل خاص، لذلك استهدفت هذه الدراسة قياس تأثير السياسات الاقتصادية على نقص التغذية كأحد مؤشرات الأمن الغذائي من خلال تقدير النموذج قياسي لتلك العلاقة في المدى القصير والطويل.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من خلال أهمية الأمن الغذائي في العراق، وتأثير الأمن الغذائي على الجهود الحكومية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة، لأن العراق يعد من البلدان التي تعاني من نسبة انعدام الأمن الغذائي، على الرغم من توفر الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة لتحقيق مستويات مقبولة للحياة الكريمة ورفاهية اقتصادية تتناسب وما يتوفر في ذلك البلد من موارد اقتصادية متنوعة، ومدى تأثير كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية في تحقيق الأمن الغذائي.

مشكلة البحث:

وجود مستوى من انعدام الأمن الغذائي في لمجتمع العراقي على الرغم من الموارد الاقتصادية التي يمتلكها العراق، و كم هي نسبة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من خلال مؤشر نقص التغذية كمؤشر يقيس مستوى انعدام الأمن الغذائي كمياً، وقد يعود ذلك إلى عدم فاعلية بعض أدوات السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق أهدافها، وبالتالي ازدياد الفجوة الغذائية من جهة، وعدم قدرة سياسة الانفتاح الاقتصادي على تقليل نسب الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من جهة أخرى.

فرضية البحث:

يستند البحث إلى مجموعة فرضيات:

١. إن بعض السياسات الاقتصادية لم تؤدي دورها بسبب الاختلالات الهيكلية في تلك السياسات، أو بسبب عدم التخطيط لها والاشراف على تنفيذها وفق أسس سليمة تضمن لها تحقيق أدوارها.
٢. بعض الأدوات السياسية لم يكن لها تأثير على مستوى الأمن الغذائي على المدى القصير والطويل بسبب عدم فاعليتها، وعدم التركيز على الأمن الغذائي و جعلة من أولويات تلك السياسات.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١. تحليل مشكلة الأمن الغذائي في العراق وقياس مستوى انعدام للأمن الغذائي وفق مؤشر نقص التغذية.
٢. تقدير العلاقة القياسية في العراق بين السياسات الاقتصادية ومؤشر نقص التغذية كمقياس للأمن الغذائي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
٣. تحليل أثر السياسات الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق.

منهج البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث واثبات الفرضية اعتمد الباحث أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي لبيان الإطار النظري، لكل من أدوات السياسة الاقتصادية والأمن الغذائي في العراق باستخدام النماذج القياسية لقياس أثر بعض أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) بالاعتماد على البرامج الإحصائية في تقدير واستخراج النتائج.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى محورين تناول المحور الأول الإطار النظري السياسات الاقتصادية والأمن الغذائي، فيما تناول المحور الثاني قياس وتحليل أثر فاعلية بعض أدوات السياسات الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

بعض الدراسات السابقة:

١. دراسة بن عيادة (٢٠١٣)	
عنوان الدراسة	وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة (٢٠٠٢-٢٠١٣)
نوع الدراسة	عربية
هدف الدراسة	استعراض أهم مؤشرات الأمن الغذائي للجزائر من خلال التقارير العالمية المتمثلة في مؤشرات الأمن العالمي الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية (eiu)، إذ تستند المؤشرات إلى بيانات من جهات متعددة ومنظمات دولية في البنك الدولي ومنظمة الاغذية للأمم المتحدة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن صندوق النقد الدولي.
أهم نتائج الدراسة	بقاء الأمن الغذائي دون المستوى الطلوب وتحقيق معدلات ضعيفة في استقرار للأمن الغذائي بسبب انعدام الاستقرار السياسي وارتفاع تقلبات الاسعار الدولية للأغذية، على الرغم اتباع الجزائر منهاجاً في مجال اهتمامه في تحقيق الأمن الغذائي واتباع سياسة اقتصادية تعطي الأولوية لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن واقع الزراعة والصناعة والخدمات الخاصة لم تبلغ مستوى تحقيق الأمن الغذائي من خلال مؤشر القدرة على تحمل تكاليف البناء وجودة وسلامة الغذاء (4.2%) و(0.5%) خلال عامي (٢٠١٣) و(٢٠١٤) وهذا دليل على نجاح ضعيف أو النتائج المتدنية لسياسة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال مدة الدراسة.

٢. بن عيسى وفتيحة (٢٠١٥)	
عنوان الدراسة	تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٥)
نوع الدراسة	عربية
هدف الدراسة	يهدف البحث إلى دراسة العوامل التي تؤثر في دالة الإنتاج الزراعي وبيان سبب الفجوة الغذائية، فضلاً عن التنبؤ بمسارات الفجوة الغذائية في المستقبل.
أهم نتائج الدراسة	إن الإنتاج الزراعي يسير بوتيرة متذبذبة وكذلك معدلات نمو الناتج الزراعي ضعيفة جداً مقارنة بمعدل نمو الطلب المحلي، إذ تنخفض مرونة العرض الإنتاجية مقارنة بمرونة الطلب على الأغذية، مما يسبب عجزاً غذائياً يتم تلبيته عن طريق الاستيرادات التي سجلت ارتفاعاً مطرداً طيلة فترة الدراسة سواء بالقيمة أو بالكمية وهذا يوضع مقدار القصور الذي يعانيه القطاع الزراعي، على الرغم من المبالغ المالية التي انفقت من أجل تطويره ومن بين الأسباب التي تسهم في ضعف الإنتاج الزراعي والإنتاجية. عدم وضع خطط إنتاجية وطينة تتلاءم والطبيعة المناخية لكل منطقة من مناطق الوطن وغياب الزراعة المتخصصة في المنتوج الواحد ذات الكثافة العالية ،منافسة المنتوج الاجنبي للمنتوج المحلي بسبب سياسة الاستيراد المفرطة مما يسبب هروب اصحاب الاستثمارات الزراعية وأنشطة تجارية بدل الإنتاج.

٣. صالح (٢٠١٥)	
عنوان الدراسة	تحليل اقتصادي للاستثمار الزراعي في ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية في مصر خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠١٣)
نوع الدراسة	عربية
هدف الدراسة	بيان الوضع الراهن للاستثمار الزراعي وأثر السياسات الاقتصادية على الاستثمار الزراعي المصري من خلال دراسة بعض المؤشرات الخاصة بكل سياسة، فضلاً عن اقتراح نموذج من السياسات الاقتصادية للنهوض بالاستثمار الزراعي.
أهم نتائج الدراسة	ضعف السياسات الاقتصادية الكلية المتمثل بالسياسة النقدية والمالية والتجارية، انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري إلى الناتج، إذ بلغ بين (14.40%-0.50%) وانخفاض حجم الإنفاق الاستثماري الزراعي إلى إجمالي الإنفاق الاستثماري إذ بلغ (3.47%) كحد أقصى.

المحور الأول: السياسات الاقتصادية والأمن الغذائي - الإطار النظري:

١-١ السياسات الاقتصادية:

إذ تمثل مجموعة من الاجراءات التي تهدف إلى ضمان تحقيق النمو في النشاط الاقتصادي وضمان استمراريته، بما يضمن الحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار والحد من البطالة، وتوازن ميزان المدفوعات، فضلاً عن رفع الإنتاج المحلي الإجمالي وهناك عدة سياسات تسهم مجتمعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي منها: (عبدالسميع، ٢٠١٢: ٣١٣)

١-١-١ السياسة المالية:

إذ يمكن للسياسة المالية من خلال أدواتها التأثير بفاعليه على مستوى انعدام الأمن الغذائي وهي:

أولاً: النفقات العامة:

إعادة توزيع الإنفاق بين الأنشطة الاقتصادية بما يحقق آثار ايجابية اقتصادية أو اجتماعية بما يضمن توجيه الإنفاق نحو اتجاه معين في توجيه الموارد الاقتصادية نحو التنمية، إذ أن الإنفاق الحكومي يكون جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وجزءاً من الإنفاق الكلي، إذ يسهم في تحريك الطلب الفعال من أجل رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للنظرية الحديثة وفق نظرية المضاعف والمعجل، فإن الإنفاق الحكومي يعمل على زيادة الدخل والطلب الإجمالي (الاستهلاكي والاستثماري) وخفض مستوى البطالة ورفع مستوى التشغيل للاقتصاد، وبذلك يكون

له دوراً مهماً في الاقتصاد كأحد أدوات السياسة المالية سواء في رفع أو خفض الإنفاق العام التأثير في مستوى انعدام الأمن الغذائي (وسليفان وآخرون، ٢٠١٤: ٢٧٩).

ثانياً: الايرادات العامة:

إن التغيير في معدلات الضرائب كونها أحد مصادر الايرادات، من خلال خفض معدلات الضرائب في حالة الانكماش أو الركود الاقتصادي تعمل على زيادة مستوى الدخل، مما يدفع إلى تعزيز النشاط الاقتصادي ويعزز الاستقرار الاقتصادي بسرعة نسبية، بسبب الاستجابة الفورية للأفراد للزيادة في الدخل وفي زيادة الإنفاق، إذ يستخدم تخفيض الضرائب كوسيلة لتشجيع الادخار في الدول النامية عن طريق الادخار الاجباري من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، أما في الدول المتقدمة يحصل العكس فقد يستخدم تخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك والمحافظة على مستويات التشغيل أو خفض الضرائب على قطاع معين من اجل توجيه الموارد نحو هذا القطاع (محمود، ٢٠١٧: ١٧٩).

١-١-٢ السياسة النقدية:

وهي مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التحكم في وسائل الدفع في إطار سياسة مصرفية وائتمانية، يتم من خلالها التأثير في قدرة البنوك في منح الائتمان، وكذلك الأدوات التي يتبعها البنك المركزي (السلطة النقدية) في الرقابة والتوجيه لعمليات الائتمان المصرفي المقدم من البنوك، وتشمل أدوات السياسة النقدية ما يأتي: (الخصاونة، ٢٠٠٠: ٢٤١) (الحداد وهذلول، ٢٠٠٨: ١٨٣).

١. **عمليات السوق المفتوحة:** إن القيام بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية من قبل البنك المركزي يسهم في التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، إذ يتدخل البنك المركزي كمشتري للأوراق المالية الحكومية ويؤدي إلى زيادة الاحتياطيات النقدية، وبالتالي زيادة عرض النقود الكلي وخفض سعر الفائدة، أما إذا قام بشراء الأوراق المالية الحكومية من القطاع الخاص فإنه يحقن أموالاً في القطاع المالي، وبالتالي زيادة عرض النقود وخفض أسعار الفائدة، ويحدث العكس إذا تدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية (نجا، ٢٠١٣: ١٦١).
٢. **نسبة الاحتياطي القانوني:** يمثل الحد الأدنى من الارصدة النقدية التي يجب ان تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي مقابل التزاماتها، إذ يؤدي خفض الاحتياطي القانوني إلى زيادة الاحتياطيات، وبالتالي تزداد قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، إذ أن تغيير الاحتياطي القانوني له آثار آنية على السيولة وتكاليف البنوك على مستوى الاقتصاد ككل ويختلف تأثير تغيير الاحتياطي القانوني من بنك إلى آخر بحسب تباين هياكل الودائع وحجم توزيعها بين الودائع تحت الطلب أو الودائع الأجلة (محمود، ٢٠١٧: ١٧٩).
٣. **سعر الخصم:** هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك عند تعامل البنوك التجارية مع البنك المركزي سواء بالاقتراض المباشر أو إعادة خصم الأوراق التجارية التي لديها، ويتم تغيير سعر الخصم تبعاً للظروف الاقتصادية من أجل التأثير في حجم الائتمان المتاح، فإذا كان هدف البنك المركزي الحد من حجم الائتمان من أجل معالجة التضخم أو الحد منه يقوم برفع سعر الفائدة (سعر الخصم أو إعادة الخصم)، وبالتالي رفع تكلفة الاقتراض على البنوك وعملائها وخفض مستوى الائتمان ووسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد (علي، ٢٠١٥: ٢٥٤).

١-١-٣ السياسة التجارية:

إن الحكومات التي تتبع سياسة الحماية التجارية تتبع مجموعة من الأدوات التي تعمل على تقييد حركة السلع والخدمات بين الدول تختلف في المقدار أو التأثير من أداة إلى أخرى منها أدوات سعرية (التعرفة الكمركية والإعانات) أو أدوات كمية (كحصص الاستيراد أو التراخيص) والمعاهدات التجارية أو ما يتعلق بحماية البيئة والصحة والملكية الفكرية (Gibbs,2007:26).

إن الهدف من تقديم الدعم للمنتجين المحليين هو رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية وفسح المجال لرفع مستوى الصادرات إلى الأسواق الدولية من خلال خفض الثمن، إذ أن الإعانات تعمل على خفض التكلفة للضرائب الكمركية التي تفرضها الدول الأخرى على المنتجات المحلية وتعد الإعانات كتعويض لكلفة التصدير والمحافظة على الإرباح كحافز للاستمرار في الإنتاج وتعزيز المركز التجاري في الأسواق الدولية (حشيش و شهاب، ٢٠٠٥: ٣١٣).

١-٢ الأمن الغذائي:

وتعرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي "هو توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، لكل فرد من المجموعات السكانية اعتماداً على الإنتاج المحلي على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر أولاً وإتاحة لكافة أفراد السلع بالأسعار التي تتناسب مع مداخيلهم وإمكانياتهم المالية ثانياً" (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠: ٨).

١-٢-١ عناصر الأمن الغذائي:

كما جاء في تعريف أخر للأمن الغذائي على انه (الحالة التي يتسنى فيها لكل إنسان وفي كل وقت وحين الحصول على غذاء مأمون وغني بالعناصر كي يعيش حياة موفورة الصحة والنشاط). وبذلك يتضمن الأمن العناصر الأساسية التي تتمثل أربعة عناصر للأمن الغذائي هي: (منظمة الزراعة والاغذية التابعة للأمم المتحدة، FAO، ١٩٩٦: ٦)

١. توفير الإمدادات الغذائية.
٢. استقرار هذه الإمدادات.
٣. قدرة حصول الأفراد على احتياجاتهم من الغذاء المناسب.
٤. الاستخدام.

١-٢-٢ مؤشرات الأمن الغذائي:

وتتضمن ما يأتي:

١-٢-٢-١ نسبة الاكتفاء الذاتي:

المعنى العام للاكتفاء الذاتي هو وجوب اعتماد كل دولة على مواردها الذاتية لسد احتياجاتها الاقتصادية مما يستلزم التقليل من الاستيراد والتوسع محلياً في إنتاج كافة السلع التي يزداد عليها الطلب، ويعد الاكتفاء الذاتي الغذائي وضعاً مثالياً للأمن الغذائي مُحال تحقيقه من قبل دولة واحدة هذا من جهة، كما أن هنالك متغيرات تؤثر على نسبة الاكتفاء الذاتي وأهمها البُعد الزمني والانفجار السكاني (عبود، ٢٠٠٥: ٢٩).

١-٢-٢-٢ الفجوة الغذائية:

تشير الفجوة الغذائية إلى الفارق الحاصل بين الكمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقاً للمعايير الدولية

المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات وتعد الفجوة الغذائية مشكلة معقدة ومركبة تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية داخلية وخارجية، من الناحية الداخلية تتعلق بالسياسات وطبيعة النظام، أما العوامل الخارجية فتكون مرهونة بالتحولات الاقليمية والدولية على مستوى الدول والمنظمات والهيئات، وتقاس حجم الفجوة الغذائية على النحو الآتي: (جمال، ٢٠١٦: ١٩)

حجم الفجوة الغذائية = الإنتاج – الاستهلاك

١-٢-٢-٣ التبعية الغذائية:

وهو أحد المؤشرات المهمة التي توضح مدى توافر الأمن الغذائي في بلدٍ ما من عدمه وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتبعية الاقتصادية إن حالة التبعية الغذائية في بلدٍ ما يمكن قياسها عن طريق عدة طرائق ووسائل منها مدى اعتماد الدولة على غيرها في الحصول على الغذاء، ومدى التركز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد، ونسبة جملة المدفوعات المرتبطة باستيراد الغذاء إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة من ميزان مدفوعات الدولة موضوع الدراسة، ومدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الاستيرادات الغذائية للدولة، ومدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الاستيرادات الغذائية، ونسبة احتياطي النقد الأجنبي إلى جملة المدفوعات الخاصة بالاستيرادات الغذائية (عبود، ٢٠٠٥: ٣٩).

١-٢-٣ قياس انعدام الأمن الغذائي:

تستخدم مجموعة مقاييس في قياس وتحديد مستوى الأمن الغذائي كنقص التغذية هو جزء من مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي التي وضعتها (FAO)، والتي كانت تشكل الدعامة الأساسية للتقارير السنوية عن حالة انعدام الأمن الغذائي المرتبطة بالركائز الأربع للأمن الغذائي (توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها والاستفادة والاستقرار) وتهدف (FAO) إلى جعل قاعدة المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي موحدة في جميع أنحاء العالم من خلال قياس مستويات الأمن الغذائي، والاستفادة منها في صنع السياسات، إذ تقدم رؤية شاملة لحالة الأمن الغذائي محددة نسبياً بأسلوب سهل الفهم ومن أهم مقاييس الأمن الغذائي: (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠: ٢٥)

١. **مؤشر الجوع العالمي (GHI):** يعد مؤشر الجوع العالمي أحد أدوات قياس وتحديد ظاهرة انعدام الأمن الغذائي (الجوع) على المستويات العالمية والاقليمية والمحلية، وتقييم مستوى الجهود المبذولة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، إذ يعتمد هذا المؤشر على تحديد قيم لكل من نقص التغذية (%)، وفيات الاطفال دون سن الخامسة، وكلا من الهزال والتقزم للأطفال دون الخامسة (%) (Klausvon,et.al.,2020:56)، وينتج عن تلك المعايير درجة مقياس مؤشر الجوع العالمي (CHI) وتكون الدرجة بين (0(100) إذ تعد (0) القيمة الأفضل، إذ تنعدم عندها نقص التغذية ووفيات الاطفال وكذلك انتشار الهزال والتقزم، فيما تمثل درجة (100) اقصى مستوى لانخفاض الأمن الغذائي.

٢. **المؤشر العام الأمن الغذائي العالمي (GFSI):** هو مؤشر مركب يهدف إلى رصد التقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي على المستوى القطري ويستخدم المقياس مجموعة مؤشرات تبلغ (28) مؤشراً مجمع في ثلاث مجالات: القدرة على تحمل التكاليف (6 مؤشرات)، التوافر (11 مؤشراً) والجودة والسلامة (11 مؤشراً)، يركز على العوامل المساهمة في الأمن الغذائي بدلاً من النتائج مثل استهلاك الغذاء والحالة التغذوية للسكان، ومن مقارنة هذا المؤشر بانتشار نقص التغذية

(Pun) من خلال مقارنة ترتيب مجموعة البلدان التي تم حساب النتيجة الإجمالية لها لكل من (GFSI) و(Pun) لعينة مكونة من (73) دولة اثبت المقارنة وجود ارتباط بحسب معامل ارتباط سبيرمان للرتب يساوي (.73)، وأن (GFSI) أقل ارتباطاً مع نقص التغذية مقارنة مع ارتباطه مع مؤشر الجوع العالمي، إذ ان مقارنة نتائج ترتيب الدول التي تم دراستها لمؤشر (GFSI) مع مؤشر الجوع العالمي (GHI) تبين وجود ارتباط الرتبة بين المؤشرين مرتفع للغاية مع رتبة سبيرمان معامل الارتباط يساوي (0.90) (Thomaset.al.,2017:27).

٣. **نقص التغذية (Pun):** يعد نقص التغذية من المؤشرات التي يتم الاستدلال بها ورصد مستويات الأمن الغذائي، إذ يرتبط مؤشر نقص التغذية بمدى توفر الاغذية وإمكانية الحصول والاستخدام لها، إذ يمثل نقص التغذية نسبة السكان الذين لا يحصلون على الكم الكافي والنوع من الغذاء في الوقت المناسب والطرق المناسبة بما يضمن ممارسة الحياة الطبيعية، وتكمن مشكلة نقص التغذية في سوء توزيع الاغذية، ونقص القدرة الشرائية، وسلامة وجودة الغذاء والمياه، بما يضمن سلامة المستهلك والحد من تعرضه للأمراض (خلو الاغذية من التلوث الغذائي للأغذية والمياه كالتلوث البكتيري والفايروسات والملوثات الكيميائية) (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٩: ٣٢)، إذ شهد العراق تذبذبا مستمراً في اعداد الاشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، إذ بلغ عدد الذين يعانون من نقص التغذية (5.2) مليون نسمة في عام (٢٠٠٤) ما يمثل (20.1%) من إجمالي السكان، فيما بلغ الحد الادنى من الذين يعانون من نقص التغذية عام (٢٠١١) ما يمثل (15%) من إجمالي السكان، بسبب ما شهدة العراق من ارتفاع مستوى الدخول وكذلك ارتفاع الإنفاق العام مما اسهم في ارتفاع مستوى التشغيل وارتفاع الدخول مما أتاح للأفراد الحصول الغذاء الكافي كما وأكثر جودة، وكذلك نجاح السياسة النقدية في الحد من معدل التضخم، فضلاً عن تحسن الواقع الأمني الذي يمثل العامل المهم في خفض معدل نقص التغذية، فيما بلغ عدد الذين يعانون من نقص التغذية (6.8) مليون نسمة، وبنسبة (17.4%) من إجمالي السكان في عام (٢٠٢٠)، وكما في الجدول (1)، ويعد الفقر أحد الأسباب الرئيسية لنقص التغذية، إذ لا يزال يعيش (22.5%) من العراقيين تحت خط الفقر الوطني والمقدر بـ(105) ألف دينار، أي بحدود (894) دولار في الشهر، وترتفع نسبة الفقر في المناطق الريفية إذ يتجاوز هذا الفقر في الريف (60%) من السكان، فضلاً عن ارتفاع معدلات الفقر بسبب الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، إذ ساهمت أحداث (داعش) في زيادة معدلات الفقر في المحافظات المتضررة بأكثر من (40%)، وارتفاع نسبة السكان المعرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي إلى حوالي (53%) من إجمالي السكان (برنامج الاغذية العالمي للأمم المتحدة، ٢٠٢١: ٢٥).

الجدول (1) الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	عدد الأشخاص (مليون)	النسبة %	معدل تغير السنوي %
2004	5.2	20.1	
2005	5.1	19.4	-3.48
2006	4.8	17.9	-7.73
2007	4.9	18	0.56
2008	5	17.8	-1.11
2009	4.8	17	-4.49
2010	4.6	15.8	-7.06
2011	4.5	15	-5.06
2012	4.9	15.9	6.00

السنوات	عدد الأشخاص (مليون)	النسبة %	معدل تغير السنوي %
2013	5.3	16.6	4.40
2014	5.6	16.8	1.20
2015	5.9	17.3	2.98
2016	6.5	18.4	6.36
2017	7	19.1	3.80
2018	7	18.8	-1.57
2019	6.9	18.1	-3.72
2020	6.8	17.4	-3.87

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات (Fao.org/faostat/ar:2021).

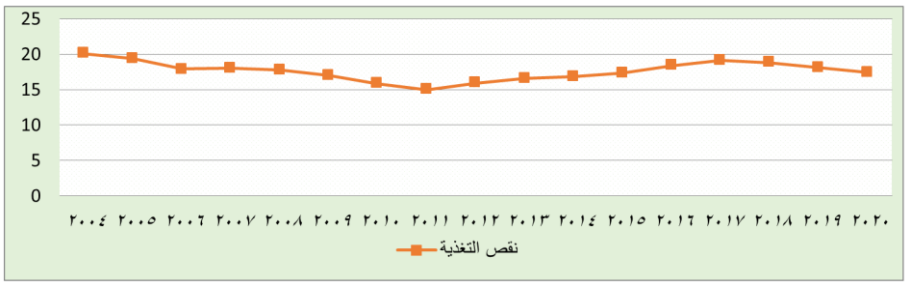

الشكل (1) مؤشر نقص التغذية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1).

المحور الثاني: قياس وتحليل أثر فاعلية بعض أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

٢-١ أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة (ARDL):

يعد أنموذج (ARDL) من الأساليب الحديثة المستخدمة في تقدير نماذج الاقتصاد القياسي الخاص بالسلاسل الزمنية التي توجد بها علاقة انحدار ذاتي من جهة، كما يوجد تأثير متباطأ زمنياً (الخولاني، ٢٠١٩: ٧٧)، تم استعمال نهج التكامل المشترك مثل اختبار (Johansen,1992) واختبار (Johansen-Juselius,1990) على نطاق واسع لإقامة علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، ويتطلب التكامل المشترك وفق هذين الاختبارين دمج المتغيرات بنفس الترتيب، إذا لم يكن ترتيب التكامل بين المتغيرات 1(1) فلا يمكن تأسيس علاقة طويلة الأجل بينهما، إضافة إلى ذلك تعتمد نتائج هذه الاختبارات إلى حد كبير على اختبار طول التأخير أو فترة الابطاء الأمثل، الذي لا يمكن تحديده بشكل قاطع. يتغلب أنموذج (ARDL) على هذه المشكلة من خلال إجراء اختبار الحدود (Bound Test)، لتأكيد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج (الرملي، ٢٠٢٠: ٧٢).

وفقاً لأنموذج (ARDL) يتم اختبار الحدود (Bound Test) لاختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة أو الموزعة، وهو يستعمل لاختبار إحصائية المستويات المبطئة للمتغيرات المعنية في أنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وهو اختصار (Unrestricted Error Correction Model)، إذ قام (Narayan) لعام (٢٠٠٤) بوضع حدين من القيم الحرجة (الأعلى والأدنى) لإحصاء (F) الذي يختبر الفرضية البديلة (التي تقضي بوجود تكامل مشترك بين

المتغيرات) مقابل فرضية العدم (التي تقضي بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)، إذ يفترض الحد الأعلى بأن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة 1(1) بمعنى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بينما يفترض الحد الأدنى ان كل المتغيرات متكاملة من الدرجة 1(0) بمعنى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المعنية، فإذا كانت قيمة الإحصائية لـ(F) أكبر من قيمة الحد الأعلى لـ(F) الجدولية دل ذلك على وجود تكامل مشترك ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل ورفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما اذا كانت القيمة الإحصائية لـ(F) أقل من قيمة الحد الأدنى لـ(F) الجدولية دل ذلك على عدم وجود تكامل مشترك أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، إذ يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أما اذا وقعت قيمة (F) بين قيمة الحدين الأعلى والادنى فإن النتيجة تكون غير حاسمة وعدم القدرة على الجزم بوجود تكامل مشترك (علوان، ٢٠٢١: ١٥٨).

كذلك يتضمن انموذج (ARDL) وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة قصيرة الأجل، كما ان هذا الاختبار يوضح معامل تصحيح الخطأ، الذي يقيس سرعة عودة الأنموذج إلى التوزان في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، في حالة التباعد والانحراف الحاصل عن التوازن في الأجل القصير، ومن شروطه ان يكون معامله سالباً ومعنوي، فإذا تحقق هذا الشرط فان الأنموذج يقترب من حالة التوازن في الأجل الطويل، وبالعكس يبتعد عن التوازن اذا كان المعامل موجبا ،وكذلك يوضح هذا الاختبار تقدير المعلمات في الأجل الطويل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الخولاني، ٢٠١٩: ٧٩).

٢-٢ متغيرات الدراسة:

تبحث الدراسة أثر السياسات الاقتصادية على الأمن الغذائي فقد تم التركيز على متغيرات السياسة الاقتصادية كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الأمن الغذائي كمتغيرات تابعة، إذ اشتملت الدراسة على عدة متغيرات، كأدوات للسياسة الاقتصادية [(lx1) الإنفاق العام، (lx2) النفقات التحويلية، (lx3) الرقم القياسي العام للأسعار، (lx4) سعر الفائدة، (lx5) والصادرات الكلية، (lx6) الاستيرادات الكلية) هذه جميعها متغيرات مستقلة، أما المتغيرات المعتمدة مقايس الأمن الغذائي ((y2) مؤشر نقص التغذية) وكما هو موضح في الجدول ادناه، وتم استخدام البرمجية (Eviews.9) في تقدير ثوابت العلاقة القياسية من جهة وايجاد المؤشرات الاحصائية وتحليل علاقة الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة. ان العلاقة بين المتغيرات التابعة متمثلة بنقص التغذية والتي تعد مقاييس نسبية، لذلك فمن المتوقع ان تكون علاقتها بالمتغيرات المستقلة علاقة تناسبية لذلك يمكن استخدام اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات المستقلة لقياس تلك العلاقة التناسبية كما في أدناه:

$$(Y2) = f(Lx1\ Lx2\ Lx3\ Lx4\ Lx5\ Lx6) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

ويمكن الإشارة إلى طبيعة الأثر بين المتغيرات الاقتصادية متمثلة بأدوات السياسة الاقتصادية ومؤشرات الأمن الغذائي بحسب رؤية النظرية الاقتصادية في الظروف الاقتصادية الطبيعية وبحسب طبيعة تلك العلاقة من خلال الجدول (2).

الجدول (2) الأثر المتوقع لمتغيرات الدراسة على مؤشرات الأمن الغذائي

ت	المتغيرات	العلاقة
١	أثر الإنفاق العام على ونقص التغذية	عكسية
٢	أثر النفقات التحويلية مع ومؤشر ونقص التغذية	عكسية
٣	أثر الرقم القياسي العام للاسعار مع ونقص التغذية	طردية
٤	أثر سعر الفائدة مع ونقص التغذية	طردية
٥	أثر الصادرات الكلية مع ونقص التغذية	عكسية
٦	أثر الاستيرادات الكلية مع ونقص التغذية	طردية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين وفق رؤية النظرية الاقتصادية.

٢-٣ قياس وتحليل أثر فاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي:

قبل تطبيق طرائق تقدير معلمات نموذج الانحدار وفحص ان كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين السياسات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الأمن الغذائي كمتغيرات معتمدة لابد من إجراء بعض الاختبارات الإحصائية القبلية والبعدية وكما يأتي:

٢-٣-١ تقدير أثر فاعلية بعض أدوات السياسات الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي:

تم تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية للمتغيرات التابعة والمستقلة في هذه الدراسة لغرض زيادة اعداد المشاهدات الغرض إعطاء نتائج قياسية اكثر دقة، مع تحويلها إلى الصيغ اللوغاريتمية للمتغيرات المستقلة، أما المتغير التابع تم استخدام البيانات النسبية كون المؤشر يعطي قيم ذات نسبة مئوية، لبيان مدى فاعلية هذه الأدوات في تحقيق الأمن الغذائي في العراق.

١. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة:

في هذه الخطوة يتم فحص استقرارية السلسلة ولكل متغير من المتغيرات المدروسة، وذلك باستخدام الاختبارات المناسبة للحكم على استقرارية كل من تلك المتغيرات.

ثالثاً: اختبار فليبس- بيرون (P-P) Philips-Perron:

يعد اختبار (P-P) أكثر دقة من اختبار (ADF) ونتيجة لذلك سوف نقوم بعرض نتائج اختبار (P-P) وكما في الجدول (3).

الجدول (3) نتائج اختبار فليبس بيرون Phillips-Perron Test Statistic

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)								
At Level								
		Y2	LX1	LX2	LX3	LX4	LX5	LX6
With Constant	t-Statistic	-1.1767	-1.5915	-1.9215	-6.714	-1.2559	-2.101	-1.9651
	Prob.	0.6799	0.4813	0.3207	0	0.6452	0.245	0.3013
		n0	n0	n0	***	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.0645	-1.1201	-2.5771	-3.3857	-2.205	-1.5241	-1.7197
	Prob.	0.9271	0.9176	0.2919	0.062	0.4789	0.8115	0.7316
		n0	n0	n0	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.7144	0.1365	0.5809	1.8456	-0.7283	-0.679	0.5016
	Prob.	0.9782	0.7223	0.8394	0.9837	0.3974	0.4192	0.8213
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference								
		d(Y2)	d(LX1)	d(LX2)	d(LX3)	d(LX4)	d(LX5)	d(LX6)
With Constant	t-Statistic	-3.1722	-2.8278	-4.2438	-1.5008	-3.4019	-2.9658	-3.5663
	Prob.	0.0262	0.0599	0.0012	0.5271	0.0143	0.0435	0.0091
		**	*	***	n0	**	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.223	-2.9026	-4.2583	-2.7213	-3.4753	-3.2503	-3.6694
	Prob.	0.0889	0.1685	0.0064	0.2318	0.0505	0.0838	0.0316
		*	n0	***	n0	*	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.8181	-2.8704	-4.2679	-1.3098	-3.4423	-3.0125	-3.6288
	Prob.	0.0055	0.0047	0	0.1741	0.0008	0.0031	0.0005
		***	***	***	n0	***	***	***

(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

يتبين من الجدول (3) أن المتغيرات استقرت عند الفرق الأول (1) لكل المتغيرات عدا (lx3) قد استقر المتغير عند المستوى الأصلي عند مستوى معنويه (1%)، ومن هنا يجب ان نرفض فرضية العدم (H0=0) وان نقبل الفرضية البديلة (H1 =1)، وبذلك يمكن القول بأن كل المتغيرات ساكنة، أما عند المستوى أو عند الفرق الأول مما يشير إلى إمكانية استخدام نموذج الـ(ARDL) لتقدير علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج. وان النتيجة بحسب هذا الاختبار كانت مقاربة للنتيجة التي تحصلنا عليها من اختبار ديكي فولر الموسع.

٢. تقدير أثر بعض أدوات السياسات الاقتصادية على مؤشر نقص التغذية:

بعد ان تم اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (حجم الإنفاق العام، التحويلات الاجتماعية، تخصيصات البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية)، الرقم القياسي العام للأسعار، سعر الفائدة، قيمة الصادرات الكلية، قيمة الاستيرادات الكلية) كمتغيرات مستقلة، و(مؤشر نقص التغذية Y2) كمتغير تابع، وتبين أن جميعها كانت مستقرة وبتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج (ARDL) والجدول ادناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج.

أ. التقدير الأولي للنموذج الأول وفق منهجية (ARDL):

إن تقدير نموذج الـ(ARDL) يتطلب تحديد فترات الابطاء المثلى للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الانموذج من خلال استخدام الاختبارات المناسبة لفترات الابطاء.

نتائج اختبار اكايك:

يعد اختبار (ACI) من أكثر الاختبارات استخداماً في الدراسات عند تقدير نموذج الابطاء الموزع، إذ يعطي أفضل فترات ابطاء ويتم الاعتماد على فترة الابطاء المثلى على مستوى متغيرات الدراسة.

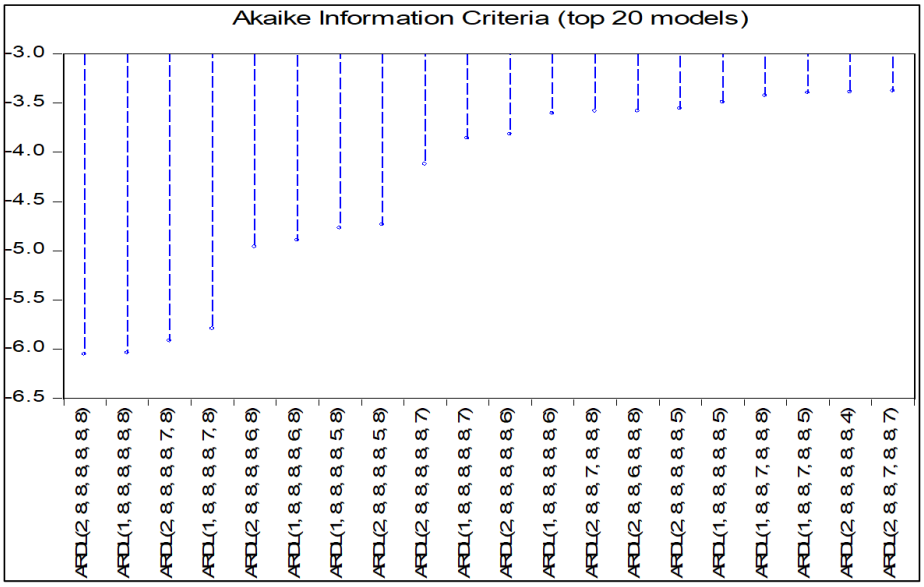

الشكل (2) الرتبة المثلى لأنموذج (ARAL) وفقا لمعيار (AIC)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

الجدول (4) درجات الابطاء الزمني

Model Selection Criteria Table						
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1	514.941279	-15.264709	-13.275082	-14.486457	0.999987	ARDL(2, 8, 8, 8, 8, 8, 8)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

تشير نتائج الجدول (4) والشكل (2) إلى كل مما يأتي:

- إن النموذج الامثل لدارسة علاقة الأجل الطويل بين السياسة الاقتصادية الكلية والمتغير المعتمد مؤشر نقص التغذية هو النموذج:

Selected Model: ARDL (2,8,8,8,8,8,8)

وذلك اعتماداً على نتائج معيار اكاكي للمعلومات (Akaike Information Criteria)، إذ أن النموذج الامثل امتلك أقل قيمة لهذا المعيار وقد بلغت (15.264709-) وهو النموذج الذي يأخذ ابطاءات بعدد (2) للمتغير المعتمد وابطاء بعدد (8) للمتغيرات المفسرة على التوالي.

الجدول (5) نتائج التقدير الاولي لنموذج نقص التغذية

Dependent Variable: PY2
Method: ARDL
Dynamic regressors (8 lags ،automatic): LX1 Lx2 Lx3 Lx4 Lx5 Lx6
Fixed Regressors: C
Number of models evalulated: 1062882
Selected Model: ARDL (2,8,8,8,8,8,8)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	-2.965806	0.150923	-19.65108	0.0003
R-Squared	0.999999	Mean dependent var		0.3302
Adjusted R-Squared	0.999987	S.D. dependent var		0.056551
S.E. of Regression	0.000203	Akaike info criterion		-15.2647
Sum Squared Resid	0.001234	Schwarz criterion		-13.27507
Log Likelihood	514.9409	Hannan-Quinn criter.		-14.48644
F-Statistic	81943.39	Durbin-Watson stat		3.517577
Prob(F-Statistic)	0.00000			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

يوضح لنا الجدول (5) ان نتائج التقدير في الجدول اعلاه تشير إلى ان للمتغيرات المستقلة تأثيرات معنوية على المتغير التابع المتمثل بمؤشر نقص التغذية، نتائج اختبار (R) المصحح بأن المتغيرات مستقلة قد فسرت (99%) من التغيرات الحاصل في المتغير التابع (PY2)، وأن (1%) تعود إلى عوامل اخرى غير داخلة في الأنموذج، بصيغة اخرى أن (99%) هي قدرة المتغيرات المستقلة على التنبؤ بالمتغير التابع أما اختبار (F) عند مستوى احتمالي (0.000000) Prob أقل من (5%) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية وتشير إحصائيات (D-W) التي بلغت قيمتها (3.517577) وهذا يفسر ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

ب. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test:

اختبار الحدود Bound Test يستخدم لمعرفة مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين (الإنفاق العام، النفقات التحويلية، الرقم القياسي العام للأسعار، سعر الفائدة ،الصادرات الكلية، الاستيرادات الكلية) كمتغيرات مستقلة و(مؤشر نقص التغذية) كمتغير

تابع، عن طريق المقارنة بين إحصائية (F) وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا، كما في الجدول التالي.

الجدول (6) نتائج اختبار الحدود للنموذج (ARDL) للعلاقة بين المتغيرات

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	**Value**	**k**
F-Statistic	833.9499	6
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.50%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

نلاحظ من خلال الجدول (6) ان قيمة (F-Statistic) المحتسبة بلغت (833.9499) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى، إذ بلغا (4.43)، (3.15) عند مستوى معنوية (1%)، مما يعنى اننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

ت. اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الأجل) ومعامل تصحيح الخطأ:

إن هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الأجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة قصيرة الأجل، كما يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة العودة في الأجل الطويل إلى التوازن والجدول ادناه يوضح ذلك.

الجدول (7) نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating and Long Run Form Dependent Variable: PY2 Selected Model: ARDL (2,8,8,8,8,8,8)				
Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CointEq(-1)	-0.894082	0.074241	-12.042926	0.0012
Cointeq = PY2 - (-1.1009*LX1 -0.2972*lx2 + 0.8497*lx3 + 0.2174*lx4 -0.4176*lx5 -0.5236*lx6 -3.3172)				
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LX1	-1.100867	0.043596	-25.251337	0.0001
Lx2	-0.297247	0.017714	-16.780662	0.0005
Lx3	0.849681	0.12725	6.677265	0.0068
Lx4	0.217393	0.025882	8.399326	0.0035
Lx5	-0.417603	0.029768	-14.028365	0.0008
Lx6	-0.523587	0.053528	-9.781532	0.0023
C	-3.317152	0.318885	-10.402345	0.0019

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

نلاحظ من خلال الجدول (7) نتائج تقدير معلمات المتغير المستقل في الأجل القصير يوضح بأن قيمة معامل تصحيح الخطأ هي ذات اشارة سالبة فقد بلغت (0.894082-) وهذه القيمة معنوية

استناداً إلى القيمة الاحتمالية التي بلغت (0.0012) وهي أقل من (0.01)، أي إن الشرط الأول الخاص بان النموذج يمتلك المقدرة على العودة إلى حالة التوازن في حالة حصول أي اختلال ، علماً ان هذه القيمة تشير إلى انه (89%) من اخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن المتمثلة هنا بالسنة، وذلك من اجل العودة إلى الوضع التوازني في المدى طويل الأجل وان العودة إلى التوازن في حال حصول اختلال يتطلب مدة زمنية قدرها نحو سنتان.

٣. المعلمات المقدرة في الأجل الطويل (طويلة الأجل):

إن تقدير المعلمات في الأجل الطويل من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل الطويل وتحديد نوع العلاقة طويلة الأجل، والتي اتضحت نتائجها في الجدول (7)، ويمكن ان نلاحظ في الجدول ما يأتي:

١. يشير معامل الإنفاق العام (LX1) في الأجل الطويل إلى وجود تأثير عكسياً ومعنوياً للإنفاق العام على مؤشر نقص التغذية (PY2) وهذا يعني أن الزيادة في الإنفاق العام في الأجل الطويل بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض نقص التغذية في العراق بنسبة (1.10%)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعند مستوى معنوية أقل (1%)، إذ بلغت (0.0001) وذلك يتفق للنظرية الاقتصادية القائلة بأن هناك علاقة عكسية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومؤشر نقص التغذية ، إذ يسهم الإنفاق العام في خفض نقص التغذية، لأن الإنفاق الجاري يمثل دخول للأفراد، مما يسهم في ارتفاع الطلب على الاستهلاك و تنوع السلع و كذلك يرتفع جودة وسلامة الغذاء و بخاصة في مجتمع يكون فيه الميل الحدي للاستهلاك مرتفع، فيما يسهم الإنفاق الاستثماري في ارتفاع مستوى التشغيل و اتاحة فرص العمل و كذلك خفض كلف الإنتاج و إقامة البنى التحتية التي تدعم تعزيز الأمن الغذائي تكون نتائجه في المدى البعيد من مصلحة الطبقات الفقيرة في المجتمع.

٢. كما تشير معلمة التحويلات الاجتماعية (LX2) في الأجل الطويل إلى وجود أثر عكسي ومعنوي للتحويلات الاجتماعية على مؤشر نقص التغذية (PY2)، إذ ان الزيادة في التحويلات الاجتماعية بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض مؤشر نقص التغذية في العراق بنسبة (0.29-%)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعند مستوى معنوية أقل (1%) وها يتفق مع النظرية الاقتصادية القائلة بأن هناك علاقة عكسية طويلة الأجل بين التحويلات الاجتماعية ومؤشر نقص التغذية، إذ تسهم النفقات التحويلية (تخصيصات البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية) في خفض نقص التغذية من خلال توفير الغذاء أو الإعانات النقدية التي ترفع من قدرة الفئات المشمولة في الحصول على قدر اعلى كميا وأكثر تنوعاً.

٣. يظهر معامل الرقم القياسي العام للأسعار (LX3) إلى وجود استجابة طردية ومعنوية في الأجل الطويل بين الرقم القياسي العام للأسعار ومؤشر انقص التغذية (PY2)، إذ أن زيادة الرقم القياسي العام للأسعار في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة مؤشر نقص التغذية (PY2) بنسبة (0.84%)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية القائلة بأن هناك علاقة طردية بين الرقم القياسي العام للأسعار ومؤشر الجوع، إذ أن ارتفاع الأسعار يعني تراجع القوة الشرائية للنقود مما يدفع ذوي الدخل المحدود إلى التحول نحو السلع البديلة أو الأقل جودة و التركيز على توفير أبسط مستلزمات المعيشة مما يسهم في ارتفاع نقص التغذية وعدم القدرة في الحصول على السلع الغذائية المتنوعة.

٤. يشير معامل سعر الفائدة (LX4) في الأجل الطويل إلى وجود أثر موجبا ومعنوي لسعر الفائدة على نقص التغذية (PY2) وهذا يعني أن الزيادة في سعر الفائدة في الأجل الطويل بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع مؤشر نقص التغذية في العراق بنسبة (0.21%)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعند مستوى معنوية أقل (1%) وذلك يتطابق مع النظرية الاقتصادية القائلة بأن هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين سعر الفائدة ومؤشر نقص التغذية، إذ يسهم ارتفاع سعر الفائدة في رفع كلف الائتمان، مما يؤدي إلى ارتفاع كلف إنتاج السلع الغذائية، وبالتالي ارتفاع أسعارها مما يحد من القدرة في الحصول الغذاء، وتحول ذوي الدخل المحدود إلى السلع الأدنى والأقل جودة مما يزيد من أعداد الذين يعانون من نقص التغذية.

٥. يبين معامل الصادرات الكلية (LX5) إلى وجود استجابة عكسية ومعنوية في الأجل الطويل بين قيمة الصادرات الكلية ومؤشر نقص التغذية (PY2)، إذ أن زيادة الصادرات الكلية (LX5) في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض مؤشر نقص التغذية (PY2) بنسبة (0.41-%)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وعند مستوى معنوية أقل (1%)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية القائلة بأن هناك علاقة عكسية بين الصادرات الكلية ومؤشر نقص التغذية، فإن قيمة الصادرات تمثل إيرادات يمكن ان تدعم دور السياسة المالية في تعظيم الإيرادات وتمويل النفقات التحويلية وتبني برامج تدعم الفئات ذات الدخل المحدود.

٦. تشير معلمة الاستيرادات الكلية (LX٦) في الأجل الطويل إلى وجود أثر عكسياً ومعنوياً للاستيرادات الكلية على مؤشر نقص التغذية (PY2)، إذ أن الزيادة في الاستيرادات الكلية بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض أعداد الذين يعانون من نقص التغذية في العراق بنسبة (0.523-%)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعند مستوى معنوية أقل (1%) وها يخالف النظرية الاقتصادية القائلة بأن هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين الاستيرادات الكلية ومؤشر نقص التغذية، لأنها تمثل تسربا للدخل وكذلك تسهم في خفض عنصر الاستقرارية للغذاء، إذ يتم الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء، ويعزى ذلك إلى ان الاستيرادات تسهم في توفير الكم المناسب من السلع الغذائية وتسهم في تنوعها وخفض أسعارها بما يسهم ويدعم تنوع الأغذية وإمكانية الحصول عليها.

٤-٢ الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة:

لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يأتي:

١. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test:

إن هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكما يأتي:

الجدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM لنموذج نقص التغذية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-Statistic	6.539225	Prob. F(2,1)	0.2665
Obs*R-Squared	55.73817	Prob. Chi-Square(1)	0.4783

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

يوضح لنا الجدول (8) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، إذ نلاحظ بان قيمة (F-Statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob = 0.2665) وهي أكبر (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج (ARDL).

٢. اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test (ARCH):

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما موضح فيما يأتي:

الجدول (9) نتائج اختبار مشكلة ثبات التباين حدود الخطأ (تجانس التباين) لنموذج نقص التغذية

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-Statistic	4.729079	Prob. F(1,57)	0.30338
Obs*R-Squared	4.520004	Prob. Chi-Square(1)	0.30335

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

يوضح لنا الجدول (9) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـARCH، اذ نلاحظ بان قيمة (F-Statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.9995) وهي أكبر (5%) وهذا يعني ان الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم هنا يجب نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج (ARDL).

٣. اختبار Ramsey RESET Test:

يتم اللجوء إلى هذا الاختبار من أجل التعرف على الشكل الدالي للأنموذج ومدى ملائمته، إذ يتبين من الجدول (10) ان قيمة إحصائية (F-Statistic) المحتسبة والبالغة (0.030963) وبلغت قيمتها الاحتمالية (Prob0.8765)، وكذلك بلغت قيمة إحصائية (t-Statistic) المحتسبة (0.175962) عند مستوى احتمالية (0.8765)، إذ كانتا أكبر من (5%) مما يعني قبول فرضية العدم (H0) التي تنص على صحة الشكل الدالي (الخطي) المستخدم في الأنموذج المقدر بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

الجدول (10) اختبار الشكل الدالي لنموذج نقص التغذية

Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	**df**	**Probability**
t-Statistic	0.175962	2	0.8765
F-Statistic	0.030963	(1,2)	0.8765

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

- اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test:

ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكما يأتي:

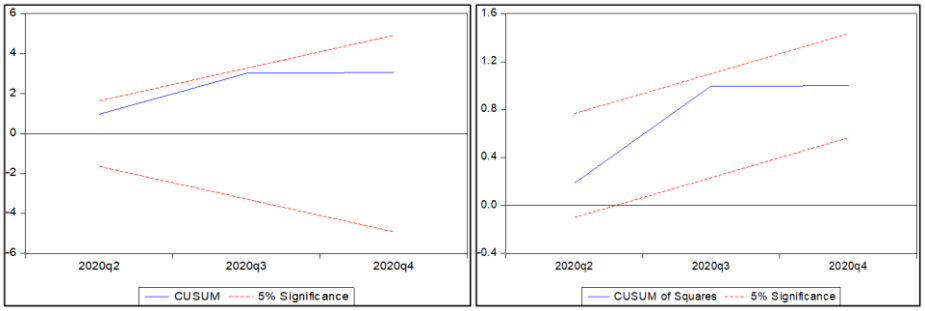

الشكل (3) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

يوضح لنا الشكل (3) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي، إذ أن الاحتمالية بلغت (Prob=0.456067) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج (ARDL).

- اختبار الاستقرار الهيكلي النماذج:

يعد اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وكما في الشكل الآتي:

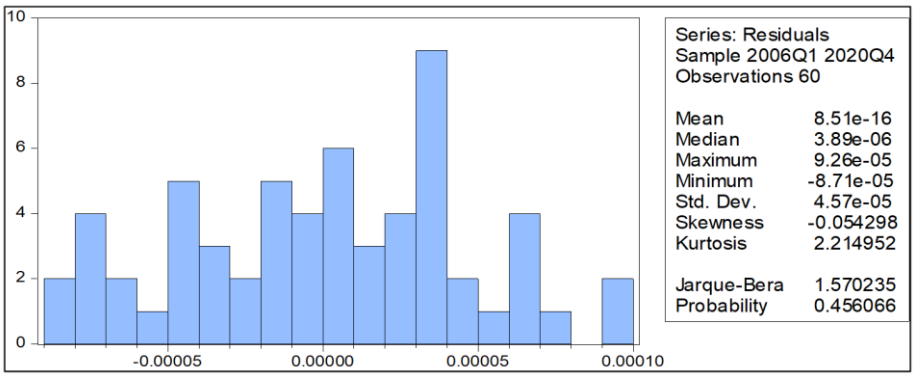

الشكل (4) نتائج اختبار استقرارية الهيكلية للنموذج نقص التغذية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

نلاحظ من الشكل (4) ومن الجزء (CUSUM) ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية الأنموذج المقدر في الأجل القصير والأجل الطويل.

نتائج اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر:

بعد الانتهاء من اختبار الأستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج، والتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية، فأننا نستخدم اختبار معامل عدم التساوي لثايل (THEIL) فضلاً عن اختبار مصادر الخطأ للتأكد من أن النموذج المستخدم يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال مدة البحث، ويمكن بيان ذلك من خلال والشكل البياني (5).

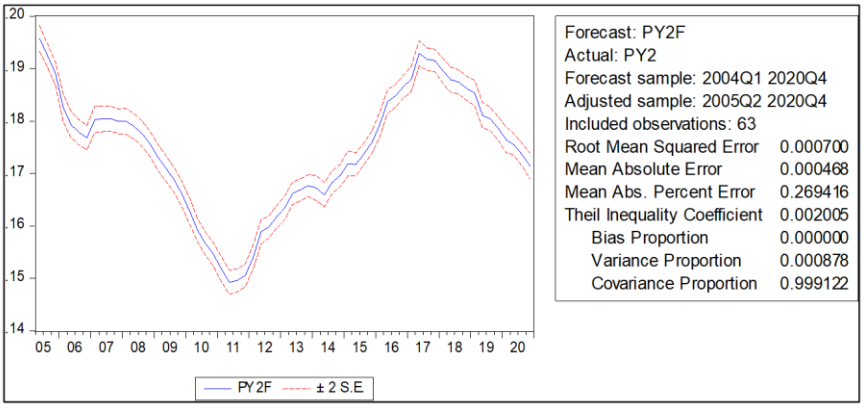

الشكل (5) القيم الفعلية والمتوقعة لمؤشر نقص التغذية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.9).

يتبين من الشكل (5) أن قيمة معامل عدم التساوي لثايل (TT) بلغت (0.002005)، في حين بلغت قيمة نسبة التحيز(BP) (0.000000) وهي أيضاً أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر، كما بلغت قيمة نسبة التباين (VP) (0.000878) وهي قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التغاير (CP) (0.999122) وهي قريبة من الواحد الصحيح، ويتضح من هذه المؤشرات أن الأنموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية وجيدة على التنبؤ بها مستقبلاً، من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة لبلوغ الأهداف المرسومة والمخطط لها.

أولاً: الاستنتاجات:

١. انخفاض انتشار نقص التغذية، إذ بلغ مؤشر نقص التغذية (17.4%) عام (٢٠٢٠) فيما بلغ (20.1%) عام (٢٠٠٤)، إذ أسهمت سنوات الاضطرابات الأمنية في ارتفاع نقص التغذية بعد ان بلغ (15%) عام (٢٠١١)، مما يظهر ارتباط نقص التغذية والحروب والصراعات وذلك بسبب انعدام جودة وسلامة الغذاء والاضطرابات التي تؤثر على مستوى إمكانية الحصول على الاغذية الاكثر شيوعاً وبخاصة في ظل ارتفاع أسعار الغذاء وانتشار الفقر بين اسر النازحين.

٢. أظهر النتائج فاعلية السياسات الاقتصادية في خفض مستوى انعدام الأمن الغذائي، ودورها الفاعل في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية، إذ اظهرت نتائج التحليل القياسي أن الزيادة في الإنفاق العام في الأجل الطويل بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض مؤشر نقص التغذية بنسبة (1.10-%)، إذ يسهم الإنفاق الجاري في المزيد من التشغيل للأيدي العاملة وتقديم الأجور والرواتب، وكذلك يمثل الإنفاق الاستثماري زيادة في الطلب وعلى مستلزمات الإنتاج وارتفاع مستوى التشغيل، فضلاً عن توسع البنى التحتية مما يسهم في اتساع القاعدة الإنتاجية وخفض كلف الإنتاج وبخاصة إنتاج السلع الغذائية.

٣. إن للنفقات التحويلية علاقة معنوية وعكسية مع الأمن الغذائي، إذ يسهم ارتفاع النفقات التحويلية بنسبة (1%) في إحداث آثار عكسية بنسبة (0.29 -%)، على مؤشر نقص التغذية في العراق، إذ تمثل التحويلات الاجتماعية التي تقدم للفئات الأكثر فقراً دخول تسهم في رفع القدرة الشرائية، مما يسهم في رفع القدرة على الحصول على الغذاء، مما يخفض من مستوى انعدام الأمن الغذائي.

٤. أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار يسهم في ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي، إذ أن ارتفاع الرقم القياسي العام للأسعار بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة مؤشر نقص التغذية (PY2) بنسبة (0.84%)، إذ ارتفاع المستوى العام للأسعار يمثل انخفاض في قيمة النقود وتراجع القدرة الشرائية في الحصول على الغذاء، كما ان التضخم يسهم عي إعادة توزيع الدخول لصالح المنتجين ويلحق الضرر بأصحاب الدخل الثابت، مما يدفع الأفراد إلى إحلال السلع البديلة والاقل جودة محل السلع الأساسية، مما يسهم في نقص التغذية نتيجة انعدام الحصول على الكم الكافي من السلع الغذائية، وكذلك انعدام التنوع الغذائي، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي وهو ما يفسر العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار ومستوى انعدام الأمن الغذائي.

٥. وجود أثر طردياً لسعر الفائدة ومستوى انعدام الأمن الغذائي، إذ أن الزيادة في سعر الفائدة في الأجل الطويل بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع نقص التغذية في العراق بنسبة (0.21%)، لما يمثله سعر الفائدة في رفع كلف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المنتجة.

٦. إن السياسة التجارية أثر عكسياً ومعنوياً على مستوى انعدام الأمن الغذائي من خلال زيادة الصادرات، إذ أن زيادة الصادرات الكلية في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض مؤشر نقص التغذية (PY2) بنسبة (0.41-%)، إذ تمثل قيمة حصيلة الصادرات إيرادات بالعملات الأجنبية تسهم في تغطية الاستيرادات من خلال قيمة الصادرات مما يعزز قدرة البلد على توفير الأغذية من الخارج، فضلاً عن ان حصيلة الصادرات تمثل إيرادات تدعم قدرة الحكومة على تمويل الإنفاق العام الذي يراعي في أولوياته تحقيق الأمن الغذائي.

٧. وجود أثر عكسياً للاستيرادات على مستوى انعدام الأمن الغذائي، إذ أن الزيادة في الاستيرادات الكلية بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض مؤشر نقص التغذية في العراق بنسبة (0.523-%)، إذ تسهم الاستيرادات في توفير السلع الغذائية والأدوية ومستلزمات الإنتاج للحد من انعدام الأمن الغذائي، وعلى الرغم من انها تمثل تسرباً للدخل وكذلك تسهم في خفض عنصر الاستقرارية للغذاء، إذ يتم الاعتماد على الخارج في تو فير الغذاء.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة العمل على توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار بما يعمل على تشغيل الايدي العاملة، فضلاً عن تطوير القطاعات الإنتاجية، وتطوير المؤسسات العامة والبنى التحتية التي تعمل على خفض تكاليف الإنتاج، ومن ثم الأسعار مما يسهم في تطوير الصناعات أو المشاريع المحلية.

٢. العمل على تنويع حصيلة الصادرات بدلاً من الاعتماد على الصادرات النفطية لضمان القدرة على توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع والمستلزمات دعم الأمن الغذائي، فضلاً عن تنويع مصادر الحصول على السلع الغذائية.

٣. العمل على الحد من انعدام الأمن الغذائي من خلال تبني استراتيجية قومية للحد من انتشار انعدام الأمن الغذائي، تعمل على تقديم الدعم للفئات الهشة كنوع من أنواع الدعم قصير الأجل، وكذلك

تضمن لهم التشغيل في سوق العمل بدلاً من تقديم المساعدة على المدى الطويل، من خلال ادخالهم في دورات تطويرية ودعم إنشاء المشروعات الخاصة، فضلاً عن أهمية تقديم الخدمات العامة بما يضمن لهم التعلم الذي يوفر لهم إمكانية الاندماج في سوق العمل، فضلاً عن اهمية الدعم الصحي.

٤. توجيه الإنفاق العام نحو تعزيز الأمن الغذائي، سواء بالمشاريع التشغيلية أو النفقات التحويلية وضرورة ضمان الكفاء والتخصيص الأمثل لها بما يضمن وصلوها لمستحقيها من الفئات ذات الدخل المنخفض.

٥. ضرورة اعتماد آلية تحقيق العدالة في إعادة توزيع الدخول بما يضمن على خفض أعداد الذين يعانون من نقص التغذية وتحسين وضعهم المعاشي، على ان تكون هذه النفقات التحويلية تصل لمستحقيها فعلاً وتكون خطة قصيرة الأجل تضمن إعادة تأهيل والاشتراك في سوق العمل، وضمان توافر الخدمات الصحية والغذائية للأفراد.

٦. ضرورة تعزيز إجراءات السياسة النقدية الداعمة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال خفض معدل التضخم، فضلاً عن خفض أسعار الفائدة على القروض وبخاصة القروض المخصصة لدعم القصاع الزراعي والمشاريع الصناعية مع ضمان الرقابة في تنفيذ المشاريع الممولة.

٧. تبني سياسة تجارية تدعم تنويع الصادرات وتضمن المنافسة العادلة للمنتجات المحلية مع ضمان جودة وسلامة الأغذية، والعمل على خفض الضرائب الكمركية على مستلزمات الإنتاج الأولية واقتصارها على المنتجات تامة الصنع، بما يضمن الحصول على المواد الاولية للإنتاج السلع الغذائية بأسعار منخفضة بدلاً من رفع كلف الإنتاج، فضلاً عن أهمية هذه الخطوة في خفض كلف الحصول على الغذاء والدواء الضروريات لتحسين الأوضاع المعاشية للأفراد.

٨. العمل على تطوير البنى التحتية من المخازن والمستودعات بما يضمن تحسين أماكن الخزن وتوسعتها، فضلاً عن أهمية الخزين الاستراتيجي لمدة أطول في سبيل ضمان توافر واستقرار الحاجة للسلع الغذائية في الأسواق المحلية في أوقات الاضطرابات والحد من ارتفاع أسعارها، ضرورة توسيع مصادر الحصول على السلع مع أكثر من دولة في سبيل ضمان وصول السلع الغذائية إلى الأسواق المحلية، وضمان استقرار توافر السلع بما يضمن إمكانية حصول الأفراد على السلع الغذائية ضمن حدود إمكانية دخلهم.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. آرثر اوسليفان، ام شفرين، ستيفن بيرز، ٢٠١٤، الاقتصاد الكلي، ط١، نيو جرسي – امريكا، ترجمة: صائغ عالمية ناشرون، لبنان، بيروت.

٢. جمال، زيدان، ٢٠١٦، السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر (١٩٩٩-٢٠١٥)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

٣. الحداد، اكرم، مشهور هذلول، ٢٠٠٨، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط٢، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٤. حشيش، عادل احمد، مجدي محمود شهاب، ٢٠٠٥، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر.

٥. الخصاونة، صالح فواز محمد، ٢٠٠٠، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط٢، ردمك، عمان، الأردن.

٦. الخولاني، سيف علي يحيى، ٢٠٢٠، قياس العلاقة الكمية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية، المجلد (١٦)، العدد (٤٩).

٧. الرملي، عبدالله محمد رشيد، ٢٠٢٠، قياس وتحليل فجوة الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.
٨. عبدالسميع، علام احمد، ٢٠١٢، المالية العامة والتحليل الاقتصادي، ط١، مكتبة الوفاء الوطنية، الاسكندرية، مصر.
٩. عبود، خالد قحطان، ٢٠٠٥، الأمن الغذائي العربي وآفاق تحقيقه في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد.
١٠. علوان، غفران حاتم، ٢٠٢١، قياس وتحليل دور قطاع الصناعة التحويلية في النشاط الاقتصادي في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL)، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٧١)، العدد (٣٥)، الجزء الثاني.
١١. علي، احمد شعبان محمد، ٢٠١٥، علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.
١٢. علي، صباح نعمه، ٢٠٢٠، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، ط١، الضاد للنشر والتوزيع.
١٣. محمود، محمود حامد، ٢٠١٧، الاقتصاد النقدي، ط١، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر.
١٤. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٩٦، الأمن الغذائي والتغذية.
١٥. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٩، روما.
١٦. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٢٠، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم العربي.
١٧. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٢١، نظرة اقليمية حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الادنى وشمال افريقا، روما.
١٨. نجا، علي عبدالوهاب، ٢٠١٣، النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

19. Klaus Rou Grebmer, Jill Bernstein, Miriam wi emers, Keshia Acheampohg, 2020, Asia Hanano Brona Higgins, Cohnell foley,Global Hunger index-Ghatham house bublin, Bonn, October.
20. Murray Gibbs, 2007, Trad policy dunited nations, departmrnt of economic and social affairs (undesa), New York.
21. Tnomas A.C., Hombres, B., Casubolo, C. & Kayitakive, F. 2017, Sais and the usa of the Global Food security indexto in form the Situation in food insecuve countries luxmbourg. Public cations . office of the European union.